خطر الزنزانات:
عصابات السجون والجماعات المتشددة المسجونة

رغم الاقرار منذ فترة طويلة بأن عصابات السجون عامل محوري في تنظيم الحياة خلف القضبان وتحد لإدارة الإصلاحية، إلا أنها من النادر ان تعرضت للتحليل باعتبارها تهديدا للأمن العام بشكل عام. على انه نظراً لارتفاع عدد نزلاء السجون في جميع أنحاء العالم، فقد أتسعت عصابات السجون حجماً ومدى، وفي الوقت الحاضر تشكل، في بعض الأماكن، منظمات إجرامية كبرى، لها القدرة على إثارة حلقات واسعة من العنف المسلح خارج أسوارالسجون وداخلها.

السجون بوصفها مقرات تكتيكية. أودت أحداث الشغب سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ التي اندلعت إثر اشتباكات بين أفراد مسجونين من عصابات شوارع (ماراس) متنافسة في أمريكا الوسطى بجميع حكومات المنطقة إلى فصل السجناء بحسب العصابة التي ينتمون إليها. وبينما عمل هذا على تخفيض معدل العنف فقد فسح لزعماء العصابات المسجونين المجال للسيطرة على حياة السجناء، وتحولت السجون، عملياً، إلى مراكز لتجنيد الأفراد وتدريبهم. لقد أستخدمت عصابة باريو ازتيكا، في ولاية تكساس، نظام السجن بوصفه قاعدة فعالة للقيام بعمليات إجرامية، واقامت روابط عمل كبيرة مع كارتل خواريز للمخدرات في المكسيك، واقترفت جرائم قتل بالتعاقد على جانبي الحدود، وعملت على تنظيم عملية توزيع المخدرات في حال دخلوها إلى الأراضي الأمريكية عبر السيطرة على عصابات صغيرة في الشوارع.

العزل بحسب الانتماء إلى العصابة حولّ السجون إلى مصدر تنظيمي

وقبل أكثر من ٢٠ سنة، هيمنت مجموعة من السجناء في ريو دي جانيرو بالبرازيل، التي أصبحت تعرف باسم القيادة الحمراء (سي في)، هيمنة مطلقة داخل العديد من سجون البلد، الأمر الذي دفع السلطات الى القيام بفصل السجناء بحسب العصابة التي ينتمون إليها. وقد سمحت الهيمنة على نظام السجون للقيادة الحمراء بالتوسع إلى ما وراء جدران السجون في منتصف الثمانينات، مسيطرة بذلك على بؤر ريو لبيع المخدرات بالمُفرَّق وعلى فافيلاس (الأحياء الفقيرة) التي تنطلق عملياتهم منها. كما كانت السيطرة على السجون حاسمة في الحفاظ على تلك الهيمنة رغم مرور عقدين من القمع البوليسي العسكري. وابان عقد التسعينات عملت

أعمال شغب قام بها أفراد القيادة الحمراء في سجن بنفيكا بمدينة ريو دي جانيرو، مطالبين بفصلهم عن الآخرين طبقاً للعصابات التي ينتمون إليها، ٣١ مايو/أيار ٢٠٠٤. © فاندرلي ألميدا/اف ب

بريميرو كوماندو دا كابيتال، وهي عصابة سجن في ساو باولو، على نسخ تقنيات القيادة الحمراء الرائدة وتطويرها، إذ صدمت العصابةُ العالمَ في سنة ٢٠٠٦ بسلسلة متزامنة من أعمال الشغب في السجون وبسلسلة من الهجمات المنسقة على أهداف للشرطة والمدنيين، شلت حياة مدينة يقطنها ١٥ مليوناً، الأمر الذي أجبر الحكومة على تقديم امتيازات مهمة لها.

أما اعضاء المنظمات المتشددة المحبوسين مثل الدرب المضيء في بيرو أو الجيش الجمهوري الأيرلندي، فقد استخدموا، على الرغم من أن لهم أهدافاً ايديولوجية وليست إجرامية، استراتيجيات مماثلة لتحويل نظام السجون إلى مواضع تنظيمية، وصيرت السجون على وجه السرعة مراكز تعبئة سياسية ومقاومة وتلقين عقائدي وتدريب، أو غدت ببساطة محل عرض لقدرة الجماعة التنظيمية.

إعادة التفكير في منطق الحجز. هذه الأمثلة، وأخرى شبيهة بها، تبين أن وضع الفاعلين المجرمين، وفق منظور الأمن العام، في السجن هو، من نواح عديدة، بداية المشكلة وليس نهايتها. وإذ يمكن أن يعمل السجن على تحييد التهديدات الفردية للأمن العام، فإنه على المستوى الكلي يمد منظمات نزلاء السجون بالوسائل والحوافز لتشكيلها وتمتين قوتها وتوسيعها. وبنمو عصابات السجون تتعاظم أهميتها في التوازن الدقيق بين السجناء والحراس، وقد يؤدي قمع هذه العصابات إلى ثورات عنف قصيرة الأمد. وإذا ما أرخي العنان لعصابات السجن، مع ذلك، فسيستفحل وجودها في نظام السجون، مستفيدة من الفساد ومعمقة أياه في آن واحد داخل سلك الحراسة.

كما يمكن لهذه العصابات استخدام قوتها داخل السجن لمد نفوذها باتجاه الشارع والتأثيرعلى الأطراف الإجرامية الفاعلة في خارجه، منظمةً نشاطاً غير قانوني في كثير من الأحيان (ولا سيما الاتجار بالمخدرات) بطرق تزيد من تدفق الأرباح إلى القيادة داخل السجن. وهكذا يمكن أن تصبح السجون مقرات إجرامية مطاطة، ويسع زعماء العصابات المسجونون الاستمرار في كثير من الأحيان بإدارة عملياتهم ليس بالضد من فكرة أنهم محبوسون بل **بفضلها إلى حد ما. وفي الوقت نفسه،** فإن قدرة العصابات على ارتكاب العنف داخل أسوار السجون وخارجها، غير المرئية في كثير من الأحيان، تزداد في فترات الهدوء الفاصلة بين الحوادث، وتغدو أكثر فتكا وتدميراً من أي وقت مضى.

عصابات السجون من منظور مقارن. يبحث هذا الفصل في حالات متنوعة من جميع أنحاء العالم، مع التركيز على عصابات السجون القوية في البرازيل. ويقترح إطاراً مقارنياً يركز على (١) الكيفية التي تقوم بها العصابات بتعزيز سيطرتها داخل وحدات السجون، وبنشر قوتها ما وراء أسوارها و(٢) الآثار المترتبة عن العنف المسلح والأمن العام بصورة عامة. واستنتاجات الفصل الرئيسية هي ما يلي:

- لا بد من دمج مشكلة العصابات والمنظمات الإجرامية التي تتخذ من السجون قاعدة لها في استراتيجية واسعة للأمن العام. والمسألة هي ليست مسألة «تصحيحات» وحسب.

- كثير من جوانب «قدرة الدولة»، وكذلك سياساتها ومبادراتها الرامية إلى إضعاف عصابات السجن، ذات عواقب غير مقصودة أو خفية أو طويلة الأجل، تنتهي بمساعدة العصابات على الازدهار.

- زيادة الحجز قد يؤدي من دون قصد إلى تقوية عصابات السجن، إذ يمكنها ذلك من تجنيد نزلاء السجن واستمداد دعمها منهم ككل. كما تعول عصابات السجن على إعادة الحجز لإضفاء المصداقية على تهديداتها لأعضائها غير المسجونين.

- رغم أن لفصل السجون بحسب الانتماء للعصابات تأثيره الفوري والقصير الأمد على الحد من العنف في السجون، إلا أن له تأثيرا خفياً بعيد المدى يتمثل في توطيد من قوة العصابات داخل أسوار السجن وخارجها.

- بمقدور عصابات السجن مساعدة أطراف وجماعات إجرامية خارج أسوار السجن على تنسيق إجراءاتها واستراتيجياتها وتسوية منازعاتها وتحمل فقدان قادتها، والنتيجة أن المنظمات الإجرامية التي تتخذ من السجن قاعدة لها تتشعب شبكتها وتتصف بالابتكار والمرونة العالية.

- لا توجد علاقة بسيطة بين قوة عصابات السجن ومستويات العنف المسلح. بالأحرى أن عصابات السجن تقوم بتنظيم وسائل ارتكاب العنف وتركيزها. وعندما تنمو هذه العصابات فإن النزاع يميل إلى أن يكون في حال نشوبه عنيفاً.